هذه القضايا بما يتفق مع وجهات نظرها على الرغم من أن التحركات المذكورة كانت تحظى بتأييد غالبية دول المؤتمر . على سبيل المثال نجحت السعودية في تعطيل الاقتراحات الداعية الى اتخاذ اجراءات سريعة . اولا لوضع برنامج للتنسيق بين دول الاوبيك في عمليات خفض الانتاج من أجل المحافظة على مستوى الاسعار ، وثانيا للبدء بتطبيق ربط أسعار النفط بمستوى التضخم في المستقبل القريب من أجل المحافظة على أسعار البترول الحقيقية . وبطبيعة الحال فان مقدرة السعودية على احباط كل ذلك في وجه اغلبية دول المؤتمر نابعة من كونها أكبر دولة مصدرة للنفط وصاحبة أكبر احتياطي معروف في العالم . هذا بالاضافة الى دورها الحاسم في سوق النفط الدولية اذ بامكان المملكة رفع انتاجها او تخفيضه ضمن حدود ٣ ملايين برميل في اليوم بدون أن تتأثر بذلك البتة .

طالبت مجموعة من الدول في المؤتمر — بقيادة الجزائر والعراق وليبيا ودعم ايران ونيجيريا وفينزويلا — بالبدء فورا بوضع برنامج منسق لضبط الانتاج من اجل دعم اسعار البترول الحالية الآخذة في التراجع بسبب الانخفاض في الطلب والزيادات التي طرأت على الانتاج . قالت البعثة الجزائرية في دفاعها من هذا الموقف ان الفائض الحالي في البترول هو فائض « مصطنع » لانه ناتج بصورة رئيسية عن سياسة متعمدة تتبعها الدول المستهلكة لتخفيف الطلب تحقيقا لهدف محدد هو تخفيض الاسعار . ولذلك على دول الاوبيك ان تتخذ الاجراءات اللازمة لحماية مواقعها . وقد ردت السعودية على ذلك بقولها ان الفائض المشار اليه ليس « مصطنعا » بأي شكل من الاشكال بل هو رد فعل طبيعي من جانب السوق على الاسعار المرتفعة ، بالاضافة الى ذلك شدد رئيس البعثة السعودية ، الامير فهد بن عبد العزيز ، على المسؤوليات الدولية التي تحملها المملكة العربية السعودية ازاء تزويد العسالم بالنفط . بناء على ذلك وردت الاشارة الى هذا الموضوع في بيان المؤتمر الختامي بعبارات مخففة وعامة اخذت شكل تأكيد المؤتمر استعداده لضمان استمرار تزويد العالم بالنفط وسد حاجات اقتصاديات البلاد المتقدمة شريطة الا تلجأ الدول المستهلكة الى موانع مصطنعة تؤثر على السير الطبيعي لقوانين العرض والطلب . واضاف البيان قائلا ان دول الاوبيك ستتعاون تعاونا وثيقا وتنسق فيما بينها كي تحافظ على التوازن بين انتاج البترول وحاجات السوق العالمية . وهذا يعني العودة مرة اخرى الى تفضيل الاجراءات المالية والتسعيرية من جانب دول الاوبيك — تحت ضغط الموقف السعودي المتصلب — على اجراءات الحد من الانتاج . في هذه الحال لا بد من اعادة نظر جذرية في الانظمة المالية والتسعيرية التي تتبعها دول الاوبيك كي تصبح قادرة على القيام بالدور المطلوب منها كبديل لعمليات ضبط الانتاج مباشرة. على سبيل المثال تشجع اسعار الزيت الخام المزدوجة في الوقت الحاضر الشركات على الشراء من البلدان التي لها فيها امتيازات .

هنا لا بد من اشارة سريعة الى فكرة اخرى تداولها المؤتمر بدعم غير رسمي من الكويت لانها تدعو الى اقامة نوع من التسهيلات المالية فيما بين دول الاوبيك هدفها حماية اي دولة من الدول الاعضاء من الضغط الذي قد تمارسه عليها الدول المستهلكة مما من شأنه تهديد تضامن المنظمة . وشكلت هذه الفكرة بديلا جذابا في رأي البعض لفكرة ضبط الانتاج .

اما فيما يتعلق بمسألة تثبيت الاسعار فقد حاولت ايران بدعم قوي من الجزائر ان تدفع باتجاه اتخاذ القرارات اللازمة لتثبيتها فيما حضر استنادا الى « قيمتها الحقيقية » الا ان المملكة العربية السعودية نجحت في عرقلة هذه المحاولة مما أدى الى ظهور اشارة عامة وغامضة الى هذا الموضوع في البيان الاخير للمؤتمر ، في الواقع ترتبط مسألة تثبيت اسعار النفط الان بمشكلة ما ستكون عليه هذه الاسعار في المستقبل بالقياس الى استمرار ازمة التضخم في الدول المستهلكة الرئيسية . هناك اجماع عام داخل الاوبيك حول ضرورة ربط اسعار البترول بمعدل التضخم وبتبدلات اسعار العملة ان آجلا او عاجلا . لذلك اشار البيان الختامي الى ضرورة المحافظة على سعر البترول بربطه بمعايير موضوعية معينة تشمل من ضمن ما تشمل : اسعار البضائع المصنعة ومعدل التضخم وشروط انتقال البضائع والتكنولوجيا الى بلدان الاوبيك من اجل تنميتها . الا انه توجد